الدكتور محمد كرام
أستاذ التعليم العالي
كلية الحقوق - مراكش

# مساطر صعوبات المقاولة في التشريع المغربي

في ضوء القانون رقم 17. 73

الجزء الأول

- مساطر الوقاية (الوقاية الداخلية - الوقاية الخارجية - المصالحة)
- مساطر الإنقاذ والتسوية والتصفية القضائية
- شروط فتح المسطرة
- حكم فتح المسطرة
- إعداد و اختيار الحل

الطبعة 2025

# الفهرس


- مقدمـــــــــــة ..... 5
القسم الأول : مساطر الوقاية من صعوبات المقاولة ..... 11
الباب الأول : مسطرة الوقاية الداخليـــــة ..... 13
الفصل الأول : الأشخاص المكلفون بتحريك مسطرة الوقاية الداخلية ..... 14
المبحث الأول: رئيس المقاولة ..... 14
المبحث الثاني: مراقبو الحسابات ..... 16
المبحث الثالث: الشركـــاء ..... 18
الفصل الثاني : الاشخاص الخاضعون لمسطرة الوقاية الداخلية وسير المسطرة ..... 20
المبحث الأول : الاشخاص الخاضعون لمسطرة الوقاية الداخلية ..... 20
المبحث الثاني : سير مسطرة الوقاية الداخلية ..... 21
المطلب الأول : اكتشاف وقائع من شانها الاخلال باستمرارية المقاولة ..... 21
المطلب الثاني : تبليغ الوقائع أو الصعوبات الى رئيس المقاولة ..... 23
المطلب الثالث : رفع تقرير إلى رئيس المحكمة التجارية ..... 25
الباب الثاني : مسطرة الوقاية الخارجية والمصالحة ..... 26
الفصل الأول : مسطرة الوقاية الخارجية ..... 27
المبحث الأول : تحريك مسطرة الوقاية الخارجية ونطاق تطبيقها ..... 27
المطلب الأول : تحريك مسطرة الوقاية الخارجية ..... 27
المطلب الثاني : المقاولات الخاضعة لمسطرة الوقاية الخارجية ..... 30
المبحث الثاني : تعيين الوكيل الخاص ..... 31
الفصل الثاني : مسطرة المصالحة ..... 35
المبحث الأول : شروط المصالحة و اجراءاتها ..... 36
المطلب الأول : شروط التسوية الودية ..... 36
الفقرة الأولى : ضرورة كون المقاولة تجارية ..... 36

الفقرة الثانية : معاناة المقاولة من صعوبات دون ان تكون متوقفة عن الدفع 37
الفقرة الثالثة : تقديم طلب الى رئيس المحكمة التجارية 38
المطلب الثانـــي : اجراءات المصالحة 39
الفقرة الأولى : سلطات رئيس المحكمة التجارية 39
الفقرة الثانية : تعيين المصالـــــح و مهمته 41
المبحث الثاني : إبرام اتفاق المصالحة وآثاره و فسخه 44
المطلب الأول : إبرام اتفاق المصالحة 44
المطلب الثاني : آثار اتفاق المصالحة و فسخه 46
الفقرة الأولى : آثار اتفاق المصالحة 47
الفقرة الثانية : فسخ اتفاق المصالحة 49
القسم الثاني: المساطر الجماعية لصعوبات المقاولة 51
الباب الأول : افتتاح المساطر الجماعية و الحلول المترتبة عنها 55
الفصل الأول : افتتاح المسطرة 55
المبحث الأول : شروط وكيفية افتتاح المسطرة 56
المطلب الأول : شروط افتتاح المسطرة 56
الفقرة الأولى : الشروط المتعلقة بصفة المدين 56
أولا: الأشخاص الذاتيـــون 57
1-الممارسة الاعتيادية أو الاحترافية للانشطة الواردة في المادتين 6و7 من مدونة التجارة 58
2- الأهلية التجارية 58
3- ممارسة الأنشطة التجارية بشكل مستقل 60
ثانيا : الأشخاص الاعتباريون 61
الفقرة الثانية: الشروط المتعلقة بالوضعية المالية للمديـــن 63
أولا : في مسطرة الإنقاذ 63
ثانيا : في مسطرتي التسوية والتصفية القضائية 67
1- ماهية التوقف عن الدفع 67
أ- مفهوم التوقف عن الدفع 67
ب- أهمية التوقف عن الدفع وإثباته 73

2- تحديد تاريخ التوقف عن الدفع و تغييره ____ 75
أ - تحديد تاريخ التوقف عن الدفع ____ 75
ب- تغييـــر تاريخ التوقف عن الدفع ____ 76
الفقرة الثالثة : حالات خاصـــة وتمديد المسطرة ____ 78
اولا : حالات خاصـــة ____ 78
ثانيا : تمديد المسطرة ____ 80
1- تمديد المسطرة إلى مقاولة أو مقاولات أخرى ____ 80
أ- الأحكام العامة لمسطرة التمديد ____ 80
ب- حالات التمديـــد ____ 83
• تداخل الذمم المالية ____ 83
• صورية الشخص الاعتباري ____ 85
2- تمديد المسطرة إلى المسيريـــن ____ 86
المطلب الثاني : طـــرق افتتاح المسطرة ____ 89
الفقرة الأولى : كيفية افتتاح مسطرة الإنقاذ ____ 89
الفقرة الثانية: كيفية افتتاح مسطرتي التسوية والتصفية القضائية ____ 91
أولا : الجهات غير القضائية ____ 91
1- فتح المسطرة بناء على طلب المدين أو المقاولة ____ 91
2- فتح المسطرة بناء على طلب الدائن ____ 94
ثانيا : الجهات القضائية ____ 97
1- فتح المسطرة بناء على طلب النيابة العامة ____ 98
2- فتح المسطرة تلقائيا من طرف المحكمة التجارية ____ 99
3- فتح المسطرة بناء على طلب من رئيس المحكمة التجارية ____ 101
المبحث الثاني : حكم فتح المسطرة الجماعية ____ 102
المطلب الأول : الاختصاص في إصدار حكم فتح المسطرة وإجراءات البت ____ 103
الفقرة الأولى : المحكمة المختصة في إصدار حكم فتح المسطرة ____ 103
أولا : الاختصاص النوعي ____ 103
ثانيا : الاختصاص المحلي ____ 105
ثالثا : الاختصاص الدولي ____ 107
الفقرة الثانية : الاجراءات السابقة لاصدار حكم فتح المسطرة ____ 109

المطلب الثاني : مضمون حكم فتح المسطرة واشهاره ..... 112
الفقرة الأولى : مضمون حكم فتح المسطرة ..... 112
أولا : تعيين تاريخ التوقف عن الدفع ..... 113
ثانيا : تعيين القاضي المنتدب ..... 113
ثالثا : تعيين السنديك ..... 116
رابعا : تحديد نوع المسطرة ..... 120
الفقرة الثانية : إشهار حكم فتح المسطرة وتبليغه ..... 121
المطلب الثالث : آثار الحكم القاضي بفتح المسطرة والطعن فيه ..... 124
الفقرة الأولى : آثار الحكم القاضي بفتح المسطرة ..... 124
أولا : بالنسبة للحكم ..... 124
ثانيا : بالنسبة للمدين ..... 125
ثالثا : بالنسبة للدائن ..... 126
الفقرة الثانية : الطعن في الحكم القاضي بفتح المسطرة ..... 127
أولا : الاستئناف ..... 130
ثانيا : تعرض الغير الخارج عن الخصومة ..... 133
ثالثا : النقـــــض ..... 135
الفصل الثاني : الحلول المترتبة عن حكم فتح المسطرة ..... 136
المبحث الأول : المرحلة السابقة عن اختيار الحل ..... 136
المطلب الأول : مفهوم ودور الفترة السابقة عن اختيار الحل ومدتها ..... 137
المطلب الثاني : تسيير المقاولة أثناء الفترة الانتقالية وإعداد الحل ..... 138
الفقرة الأولى : تسيير المقاولة أثناء الفترة الانتقالية ..... 138
أولا : من يكلف بتسيير المقاولة أثناء الفترة الانتقالية ..... 138
1- في حالة فتح مسطرة التسوية القضائية ..... 139
2- في حالة فتح مسطرة الإنقاذ ..... 140
ثانيا : استمرارية الاستغلال ..... 142
الفقرة الثانية : إعداد الحـــــل ..... 145
أولا : القواعد المشتركة بين مسطرتي الإنقاذ والتسوية القضائية ..... 145
1- إعداد تقرير من طرف السنديك ..... 145

2- إستشارة الدائنيـن ..... 147
ثانيا : القواعد الخاصة بإعداد الحل في مسطرة التسوية القضائية ..... 150
1- تقديم العروض ..... 150
2- جمعية الدائنيـن ..... 151
المطلب الثالث : اختيار الحل ..... 155
الفقرة الاولى : مخطط الإنقـاذ ..... 156
أولا : القواعد المشتركة بين مخطط الإنقاذ ومخطط الاستمرارية ..... 157
ثانيـــا : القواعد الخاصة بمخطط الإنقاذ ..... 160
الفقرة الثانية : مخطط الاستمرارية ..... 161
أولا- إجراءات تنفيذ مخطط الاستمرارية ..... 162
ثانيا : تسديد الخصوم ..... 166
ثالثا : فسخ مخطط الاستمرارية ..... 168
الفقرة الثالثة : مخطط التفويت ..... 170
أولا : أنواع التفويت وكيفيته ..... 170
1- أنواع التفويت ..... 170
2- كيفية التفويت ..... 171
ثانيا : آثار التفويت ..... 172
1- التزامات المفوت اليه ..... 172
2- آثار التفويت على الدائنين ..... 173
الفقرة الرابعة : التصفية القضائية ..... 173
أولا : آثار حكم التصفية القضائية ..... 176
1- غل يد المدين ..... 177
أ- قاعدة غل اليد ..... 177
ب- الاستثناءات الواردة على قاعدة غل اليد ..... 180
2- توقف نشاط المقاولة ..... 183
3- حلول اجال الديون المؤجلة ..... 186
ثانيا: عمليات التصفية القضائية ..... 187
1- تحقيق الأصول ..... 188
أ- بيع العقارات ..... 188

ب- التفويت الشامل لوحدات الإنتاج ..... 189
ج- بيع المنقولات وفك الأموال المرهونة والمحبوسة ..... 191
2- تصفية الخصوم ..... 192
ثالثا : قفل التصفية القضائية ..... 196
الفهـــــرس ..... 201

لم تعرف مدونة التجارة لا في نسختها القديمة ولا في نسختها الجديدة مفهوم صعوبات المقاولة التي حلت محل الإفلاس، الأمر الذي جعل الفقه يتدخل محاولا تعريفها بأنها تلك الوقائع التي من شأنها أن تخل باستمرارية الاستغلال أو الاستثمار، غير أن هذه الوقائع ليست من درجة واحدة بل إنها تختلف وتختلف النتيجة المترتبة عنها حسب درجة جسامتها، إذ أن هناك بعض الوقائع التي لاتستدعي إلا تدخل أجهزة المقاولة ذاتها للحيلولة دون استمراريتها والتالي وضع حد لها عن طريق مايسمى بالوقاية، و ثمة وقائع أخرى لا تنفع معها وسائل الوقاية لجسامتها و لكنها غير مستحيلة العلاج مما يدعو إلى تفعيل مسطرة الإنقاذ أو المعالجة من صعوبات المقاولة، غير أن هناك وقائع من شأنها القضاء على المقاولة بصفة نهائية و هي التي تقود إلى تصفية المقاولة قضائيا.

والواضح من خلال هذه المساطر التي جاء بها القانون الجديد للتجارة في المغرب كما هو الشأن في فرنسا أن من أهدافها حماية النظام العام الاقتصادي والاجتماعي عن طريق حماية المقاولة بالدرجة الأولى و بالتالي حماية عمالها و دائنيها، وهي أهداف تختلف اختلافا جذريا عن تلك المعروفة في ظل قانون الإفلاس القديم الذي كان هدفه الوحيد هو تصفية أموال المدين وتوزيعها بين دائنيه و عقاب المدين دون إعارة أي اهتمام للمقاولة و العمال.

الثمن: 70 د

9 789920 376013